

الخليفة لوزير الدفاع: ما مدى صحة خفض علاوات العسكريين إلى الحد الأدنى؟

ضوئية من قرارات اللجنة المشكلة - إن وجدت -
2 - ما سبب عدم صرف العلاوات للعسكريين بانر رجعي من شهر 4/2021 أسوة بزملائهم رجال قوة الشرطة والحرس الوطني؟

لننتسبهمم العلاوات المقررة لهم وبالآثر الرجعي. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1 - ما مدى صحة هذا الخبر؟ إذا كان الخبر صحيحاً، فهل شكّلت لجنة لدراسة العلاوات والبدلات للعسكريين (ضباط - صف ضباط - وأفراد) كافة، مع تزويدي بصورة

تخوني خفض علاوات العسكريين إلى الحد الأدنى علماً بأن أغلب العسكريين يستحقون الحد الأعلى من خلال اللجان المشكلة بالوزارة بسبب الأثر الرجعي المقرر من شهر 4/2021 على الرغم من أن وزارة الداخلية والحرس الوطني صرفتا

وجه النائب مزروق الخليفة سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الداخلية الشيخ ناصر العلي الصباح، ونص السؤال إلى وزير الدفاع على ما يلي:
نصاً إلى علمي أن وزارة الدفاع

الحمد: مرسوم العفو يؤكد الحكمة البالغة لسمو الأمير في نبذ الخلافات

الخلاف السياسي، ويعيد العمل لخدمة الوطن ضمن المسار الوطني لتعزيز التنمية وبناء نهضة شاملة تنتفع إليها جميعاً.
وأشاد الحمد بحكمة سمو الأمير الذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق أي اعتبار، انطلاقاً من بصيرته الثاقبة وحكمته البالغة في إزالة الخلاف بين أبناء الوطن الواحد.
وأثنى الحمد على الجهود الصادقة التي عملت على إزالة عوائق الحوار الوطني، الذي تم في أجواء من المحبة والراخنة في نفوس أهل الكويت، متمنياً أن يكون الحوار هو الحل الأكيد لإزالة الخلافات مهما تعاضت



أحمد الحمد

جاءت دعوة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بالحوار الوطني بين السلطتين، والذي تكفل بالنجاح وأثمر العفو الذي أدخل الفرح إلى نفوس الكويتيين، كونه يطوي صفحة

أكد النائب المهندس أحمد الحمد أن صدور المرسوم الأميري بالعفو عن بعض أبناء الكويت الحكوميين في قضايا سابقة، يؤكد الرغبة السامية في تهيئة الأجواء ونبذ الخلافات في مرحلة مهمة تشهد فيها الكويت تحديات اقتصادية ملحة وأوضاعاً إقليمية تتطلب توحيد الجهود لمواجهة.
وقال الحمد في تصريح صحافي "كنا من أوائل المتفائلين بعودة الاستقرار السياسي وأكدنا دائماً أهمية الحوار لحل الخلافات، وأشرنا في أكثر من مناسبة إلى أن المرحلة المقبلة لن تكون مساقبتها من الخلاف والشد والجذب، إلى أن

عبر عن امتنانه لأبناء وبنات الشعب الكويتي بمختلف انتماءاتهم

البراك: نشكر سمو الأمير على العفو الكريم



مسلم البراك

وأضاف البراك: وأتقدم بوافر الشكر والامتنان لأبناء وبنات الشعب الكويتي بمختلف انتماءاتهم وفئاتهم الاجتماعية والمغربين والمغربات شبيباً وشباباً واطفالاً على طيب مشاعرهم الفياضة التي أحاطوا بنا بها طوال وجودنا بالمنفى والتي عبروا عنها بالاتصالات الهاتفية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي أو الزيارات الشخصية والتي كانت هي العون والسلوى بعد الله جلّت قدرته.

تقدم النائب السابق مسلم البراك بالشكر بمناسبة صدور العفو الكريم من سمو أمير البلاد، وقال في بيان نشره عبر حسابه على "تويتر": لله الحمد والفضل والمنة والشكر الجزيل لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وهو الأمر غير المستغرب من سموه باستخدام حقه الدستوري وفقاً للمادة 75 من الدستور في إصدار العفو الكريم.

الغانم: ترفع الجلسة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة



الغانم يرفع الجلسة

رفع رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم الجلسة العادية أمس بسبب استقالة الحكومة وعدم حضورها وعدم اكتمال النصاب.
وقال الغانم عند رفع الجلسة "تم إبلاغي من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تقدمت باستقالتها يوم أمس الأول إلى صاحب السمو أمير البلاد وهي تحت نظر سموه وليت فيها كما أن النصاب غير مكتمل، والحكومة غير موجودة.. لذلك ترفع الجلسة لحين تشكيل الحكومة الجديدة.."

وكان من المقرر أن ينظر المجلس في عدد من تقارير اللجان المدرجة على جدول أعمال الجلسة

طلب نيابي للتحقيق في شبهات وتحويلات مالية طالت نواباً ووزراء وقياديين



شعيب المويزي



ثامر السويط

3- مرزوق الخليفة
4- صالح الشلاحي
5- عبدالعزيز الصقبي
6- مهني السامر
7- محمد المغير
8- خالد الموسى
9- عبدالكريم الكندري
10- مبارك الحجرف
11- فارس العتيبي

سابقين وحاليين أو غيرهم من الأفراد والشركات.
• دور الأجهزة الرقابية وفعاليتها وتعاملها والإجراءات التي تم اتخاذها حول ما ذكر سابقاً.
ووقع على الطلب كل من:
1- ثامر السويط
2- شعيب المويزي

نداء بالاسم حول الشبهات التي أثيرت على النواب والوزراء السابقين والحاليين وجميع قياديي الدولة من هم في درجة وكيل وزارة مساعد فما فوق وأقاربهم جميعاً من الدرجة الأولى على أن تبدأ من تاريخ 1/1/2009 إلى يومنا هذا على أن تصدر تقريرها خلال ثلاثة شهور من تاريخ تشكيلها للتحقيق حول الآتي:
• التحويلات المالية المتضخم المالي لحساباتهم وحسابات شركاتهم المصرفية تبدأ منذ تولي النائب أو الوزير أو المسؤول منصبه القيادي من خلال تكليف لجان الفحص في نزاهة.. العقارات السكنية والتجارية والاستثمارية والصناعية والخدمية وجميع الاموال العينية سواء كانت مملوكة أو يعقود انتفاع أو بغيرها داخل دولة

تقدم نحو 11 نائباً يطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول الشبهات والتحويلات المالية لأعضاء مجلس الأمة ووزراء وقياديين في الدولة وغيرهم. وفي هذا المجال، قال النائب ثامر السويط: تقدمنا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بكل قضايا الفساد منذ عام 2009 إلى يومنا الحالي. وتولي مسؤولياتها التاريخية بشكل أوسع وصلاحيات أكبر خاصة أننا قمنا بطلب سابق في دور الاتقاد الماضي بتاريخ 8 أبريل 2021 بذات الخصوص. وذكر النائب في الطلب أنه استناداً للمادة (114) من الدستور والمادة (147) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم نحن الموقعون أدناه بطلب تشكيل لجنة تحقيق من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بالانتخاب

رياض عواد

الهرشاني: العفو مكرمة تؤكد عمق العلاقة الأبوية بين سمو الأمير وشعبه



حمد الهرشاني

تقدم النائب حمد سيف الهرشاني بعميق الشكر والامتنان إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح على المكرمة الاميرية الأبوية بالعفو عن أبناء الكويت الحكوميين.
وتقدم الهرشاني في تصريح صحافي بالتهنئة للإخوة المشمولين بالعفو والشعب الكويتي.
وأكد أن هذه المكرمة الاميرية تعبر عن عمق العلاقة الأبوية بين صاحب السمو وشعبه، آمليين ومتفائلين أن يكون العفو بداية جديدة من التعاون والبناء والتنمية والوحدة الوطنية والعمل على اقرار التشريعات المهمة التي تخدم البلاد والعباد ومستقبل الأجيال القادمة ومرعاة الظروف الإقليمية بالمنطقة والحفاظ على أمن واستقرار بلدنا وأن نقف صفاً واحداً خلف القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظهم الله ورعاهم

المضف لوزير الصحة: كم عدد الجلطات منذ بداية تطعيم كوفيد-19؟



مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالاً إلى وزير الصحة، يستفسر خلاله عن عدد حالات الجلطات منذ بداية حملات التطعيم مقارنة بالسنوات الماضية؟ مع تبيان حالة التطعيم.
وطلب المضف في السؤال معرفة التالي، كم عدد زيارات عيادات الباطنية ممن يشكون من مشاكل في القلب خلال عام 2021 مقارنة بالأعوام السابقة مع تبيان حالة التطعيم، وكم عدد حالات الدخول لأجنحة أمراض القلب في المستشفيات في هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تبيان التاريخ المرضي والعمر وحالة التطعيم؟، وكم عدد حالات دخول عيادات الطوارئ ممن يشكون من أعراض مطابقة للأعراض المذكورة في مطوية الفح؟، وبحسب نظام الإبلاغ عن أعراض اللقاح الخاص بوزارة الصحة أحد الخيارات المتاحة هو أعراض تحص الجهاز العصبي فما الأعراض المقصودة؟ وهل تشمل عدم القدرة على الحركة أو المشي أو استخدام الأطراف؟
وشمل النص تساؤلات حول عدد الحالات التي تلقت العلاج في المستشفيات أو تم إرسالها للعلاج بالخارج نتيجة أضرار نتجت عن اللقاح، وعدد فتيات السكتات القلبية هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تبيان حالة التطعيم، وعدد الوفيات الناتجة عن تسهم

وجه النائب مهلهل المضف سؤالاً إلى وزير الصحة، يستفسر خلاله عن عدد حالات الجلطات منذ بداية حملات التطعيم مقارنة بالسنوات الماضية؟ مع تبيان حالة التطعيم.
وطلب المضف في السؤال معرفة التالي، كم عدد زيارات عيادات الباطنية ممن يشكون من مشاكل في القلب خلال عام 2021 مقارنة بالأعوام السابقة مع تبيان حالة التطعيم، وكم عدد حالات الدخول لأجنحة أمراض القلب في المستشفيات في هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تبيان التاريخ المرضي والعمر وحالة التطعيم؟، وكم عدد حالات دخول عيادات الطوارئ ممن يشكون من أعراض مطابقة للأعراض المذكورة في مطوية الفح؟، وبحسب نظام الإبلاغ عن أعراض اللقاح الخاص بوزارة الصحة أحد الخيارات المتاحة هو أعراض تحص الجهاز العصبي فما الأعراض المقصودة؟ وهل تشمل عدم القدرة على الحركة أو المشي أو استخدام الأطراف؟
وشمل النص تساؤلات حول عدد الحالات التي تلقت العلاج في المستشفيات أو تم إرسالها للعلاج بالخارج نتيجة أضرار نتجت عن اللقاح، وعدد فتيات السكتات القلبية هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة مع تبيان حالة التطعيم، وعدد الوفيات الناتجة عن تسهم



خليفة حمادة



أسامة المناور

اجنبي أو مكتب استشارات في اتفاق الوديعتين؟
من جانب آخر، وجه المناور سؤالاً إلى وزير النفط وزير التعليم العالي محمد الفارس عن الأنشطة والمحاضرات التي نظمتها اللجان الثقافية في جامعة الكويت.

وهل تمت المطالبة باسترجاع الوديعتين مرة ثانية قبل التجديد الثاني لهما؟ وهل تمت دراسة الظروف الاقتصادية والمخاطر الائتمانية قبل الموافقة على الوديعتين؟ مع تزويدي بنسخة من الدراسة، وهل هناك وسيط كويتي أو لبناني أو

المناور لحمادة: ما قيمة الودائع الحالية في المصارف اللبنانية؟

يعتبر موافقه وقبول بما تم من رفض طلب الاسترجاع؟ وماذا تم تجديدها بشروط ضماناتها أقل من السابق مع تزايد مخاطر الاقتصاد والعمل المصرفي والائتماني في دولة لبنان؟
وتابع: لماذا لم تتم مخاطبة بنك ومصرف لبناني المركزي - بيروت، ورفضه طلب استرجاع الوديعتين؟ وهل تم أخذ موافقة وزارة المالية قبل الاتفاق على ايداع الوديعتين في 2018؟

مباشرة ما نسبته 25 في المئة من الملكية، مع تبيان عدد مرات التجديد للودائع وتواريخ ذلك وما هو منق عليه من ضمانات وامتيارات والوسطاء؟
وأضاف: ما الأسباب التي أدت إلى رفض الاسترجاع؟ وهل هناك ضمن اتفاقية في عقد الوديعتين ما يجيز للبنك رفض طلب استرجاعها؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذه الحالة؟ لماذا تم تجديد الوديعتين بالرغم من أن ذلك

سال النائب أسامة المناور، وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة عن مصير أموال الوديعين في المصارف اللبنانية. وجاء في سؤال المناور: ما قيمة الودائع التي لا تزال مودعة في أي من البنوك والمصارف اللبنانية أو بنك ومصرف لبناني المركزي من قبل أي وزارة أو مؤسسة أو هيئة حكومية أو شركة تملك فيها الحصة العامة للدولة بصورة مباشرة أو غير

مطيع يسأل الشايح عن عدد القرارات التي أصدرتها الرعاية السكنية بشأن استرداد البدائل

النادي الكويتي الرياضي للسيارات والدراجات الآلية
Kuwait Motor Sports Club

تنفيذاً لتعميم الهيئة العامة للرياضة رقم 2021/25 المؤرخ 2021/11/03 القاضي باستئناف فترة قيد العضوية وسداد الاشتراكات السنوية لاستكمال فترة قيد العضويات الجديدة وسداد الاشتراكات السنوية طبقاً لأحكام النظام الأساسي للنادي .

يعلن النادي الكويتي الرياضي للسيارات والدراجات الآلية عن فتح باب قيد العضوية العاملة الجديدة وسداد الاشتراكات السنوية للسنة المالية 2022/2021 لمدة 53 يوماً اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2021/11/15 حتى نهاية يوم الخميس الموافق 2022/01/06 وينوه مجلس الإدارة على أن فترة قيد الأعضاء الجديد وسداد الاشتراكات سوف تتم خلال فترة أوقات الدوام الرسمي للنادي من الساعة 5 مساء حتى 9 مساء طوال أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة والعطلات الرسمية مع ضرورة الالتزام بكافة الاشتراطات الصحية المقررة من قبل السلطات الصحية المختصة للوقاية من فيروس كورونا حرصاً على سلامة الجميع وذلك في مقر النادي المؤقت الكائن في حلبة جابر الأحمد الدولية على طريق الدائري السادس بجانب المدرسة الكويتية لتعليم قيادة السيارات وكراج حجز المرور لحافضة الفروانية مجلس الإدارة



أحمد المطيع

4 - هل تطرح المؤسسة جميع البدائل المستردة للبيع من دون عرضها على مستحقي الرعاية السكنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى بيان ذلك، وما أتخذ من إجراء في شأن كل بديل منها.
5 - هل لدى المؤسسة حالياً بعض البدائل التي صدرت قرارات بسحبها ولم يجر تنفيذ قرار السحب؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فما بياناتها؟ وما أسباب عدم اتخاذ المؤسسة الإجراءات اللازمة تطبيقاً لأحكام القانون رقم (11) لسنة 2019 المشار إليه ولائحة التنفيذية؟
6 - ما تاريخ الإعلان عن أي من البدائل المسحوبة سواء للبيع أو إعادة التخصيص؟

2019 المشار إليه حتى الآن. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي مشفوعاً بما يتطلبه البيان من مستندات ومراسلات:
1 - عدد القرارات التي أصدرتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية في شأن استرداد أي من البدائل السكنية على النحو المشار إليه في القانون حتى الآن.
2 - ما الإجراءات التي اتخذت حيال كل قرار سواء بالبيع في المزاد العلني أو الإعلان عن إعادة توزيعها على مستحقي الرعاية السكنية على قوائم الانتظار؟
3 - عدد البدائل السكنية التي طُرحت للبيع في المزاد العلني، وموقعها وقيمة رسو المزاد لكل منها.

السكنية بيع أي من البدائل السكنية المستردة من المخصص لهم وفقاً لأحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه، وذلك بالمزاد العلني.
وفقاً لهذا النص نظمت المؤسسة إجراءات التصرف في البيوت المستردة بتوافق شروط الاسترداد والعرض، خصوصاً تلك الكائنة في مناطق استثمارية تزيد من قيمة البديل المسحوب والأخرى منها على مستحقي الرعاية السكنية، وذلك بإعلان عنها في مرفق المؤسسة. وحيث إن المؤسسة لم تعلن عن اتخاذ أي إجراءات في هذا الشأن منذ صدور القانون رقم (11) لسنة

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والنظر العمراني شايح الشايح، عن القرارات التي أصدرتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية في شأن استرداد البدائل السكنية. ونص السؤال على ما يلي:
وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم 11 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسباب نشاط القطاع الخاص في تعميم الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، يجوز للمؤسسة العامة للرعاية